

بأنه على الأقلية مما لا يثبت بها وجب على اثنين منها كقافية ولو لم يكن إلا واحد لم يرد إلا وإن كان ما يثبت بشاهد ويمين ولا فلا ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشاهد وجب عليه يمينه ان يخاف بطلان الحق بدون شهادته ولا يهجمها الشاهد إلا مع العلم القطع في كونه الخطأ وان حفظه بنفسه ومن تزعم ولو شهد معه فترجع القولين لقول الزوج لما رواه الشيخ على أنها في شاهد اوجه وتبين ان الشاهد معتد به وكان المدعي يفتقر الى مهلة بما عجزه من خطه وخاف من استناده الى رواية شاذة ومن نقصان الشهادة جواز الشهادة جليل الذي اذ كان الخاف في الله معهودا لم يكن قد اخطأ في نقله لاجرا عم على عدم جواز الشهادة بذلك ثم هو من هب عمل من غير الكفاة القارن في سبيلها من الغراق باليمين المعهدة والزواج والطلاق ولو ابا الخير من القارة لعنه الله تعالى ووجه الشهادة على منسوب ذلك الى الشيعتان هذا الجمل المعبود كان منهم اولا وصنف كتابا سماه كتاب التكليف وذكر فيه هذه المسئلة ثم غلا ونظر من مقالات متذكرة فينبات الشيعة عنه فخرج فيه في قيعات كثيرة من المناينة المقدسة على يد ابي القاسم بن روح ويكول الناحية فاختار السلك وتقدم في هذا الكتاب وهو على اساس الشيعة واصوفه توهان منهم وفيه يرون مذرو ذكر الشيخ المضيد انه ليس في الكتاب ما يخالف سوى هذه المسئلة **الفصل الثاني في تفصيل الحقوق** بالنسبة الى الشهود وهو على ما ذكره في الكتاب خمسة اقسام منها ما يثبت بأربعة رجال وهو الزنا والوطاء والحد واليمين في الزنا الموجب للرحم ثلاث رجال وامرأتان والجلد وجلود واربع نسوة ولو اقره هذين عن القسم الاول وجعل الزنا صنبا بواسطة فعليه ان كان اشبه باختلاف حاله ومنها ما يثبت برجلين خاصة وهي الوراثة والطلاق والشراب شراب الخمر وما في معناه وحد السرقة اعترف به عن نفس السرقة فانها بقيت لها وبشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين بالنسبة الى ثبوت المالا خاصة والركوة والنس والنداء والكفارة وهذه الاربعة اخصها القسم بحق الله تعالى وان كان للادوي فيها جمل بل هو القتم منها لمد تبيين المتحقق على الخصوص وضابط هذا القسم على ما ذكره بعض اصحاب ما كما من حقوق الارواح ليس ما ذكره ولا القتم من المالا وهذا فضلا بما لا يدخل فيه تلك الحقوق الاربعة ومنه الاسام والبيع والوكالة والتفدي بالبرج والعفوع عن القصاص والطلاق والخلع وان تضمن المالا لكونه ليس نفس الزانية متفق والمبرور

حقيقته والوكالة والوصية اليه احقر منه عن الوصية له جلالا فان من القسم الثالث والغب والحد وهذا يظهر ان الحد من حق الادي يثبت فيه الشهادة على الشهادة كما سبنا ومنها ما يثبت برجلين ورجل وامرأتين وشاهد ويمين وهو كل ما كان مالا او الفرض مثلا الديون والموال الثاني من غير ان يدخل في اسم الدين والطلاق الموجهة للدين ككامل الخطا والعلما المتعلق على التزويج كالمهاشيتة المنقولة ومالا توريه لغيره كقتل العمد ولد له والمسلم الكافر والحرام العبد وقد تقدم في باب الشاهد واليمين ولم يذكر ثبوت ذلك ما رواه من مع اليمين مع انه قوله من ثبوتها المرورية وما رواه المرورية لاجلها اليه في قوله من غير يمين ويق من الاحكام امور تجمع حق الادي المالى وغيره كالنكاح والخلع والمرتبة فثبت ما شاهد واليمين المالا دون غيره واستعملت ثبوت المهر ونكاح المتنتا ومنها ما يثبت بالرجال والنساء ولو مشهديات وضابطها يعبر بالاعرجال عليه غالباً كالولاية والاستمالة وهو كولاية التوتة الولد جليلي سمي في استهلاله للصوت لما حصل عند ولادته من خصا به كصوت من يرى له لاله فان شق منه وعيوب النساء الباطنة كالقبح والزنى ودن الظاهر كالخام والبرص والعرفان من الاحكام الثاني والوضع على الاقوى والوصية له المالا احقر من الوصية اليه وهذا الفرض خارج من القضا ولو اقره ثبوتها كما صنع في من كان حسنا ليرتب عليه في الحكمه كما تخرجت بثبوت جميع الوصية برجلين وبأربع نسوة وثبوت ربهما بطل واحدة فالوصية اربع وبالأشياء النصف وبالثلث ثلثة لا اربع من غير يمين وباليمن مع الميتين ومع الرجل وفي ثبوت النصف بالرجل اربع من غير يمين او سقوط شهادته اصلا اربع من صا وان لا اثنين وعدم الضر ولا شر لا يقر على الولد والاوسط اوسط واشتكل منه الخلق والخاصة بالمرتبة قوى وليس للمراة تصغير المالا ليصير اوصيه به ربع ما شهدت به للكذب لكن لو فعلت استباح الموصي له الجمع مع غيره بالوصية لا بد منه وكذا القول فيما لا يثبت بشهادته الجمع ومنها ما يثبت بالنساء منقصة الى الرجل اولا واليمين على ما تقدم وهو الديون والموال وهذا القسم يعلق فان الثالث قبول وانما اقره بغيره ليعلم ابتهاج النساء الى الرجال فيصيرها وليس يصحح لان الانظام يصحح مع اليمين في الاول ترجيح بانضمامهن الى الرجال صريحا فلو عكس القدر كان اول وقد كان الجمله ببعض ما اشرفنا اليه من الاسام سابقا اقرها وادراجها هو اولى ما يعلق الدروس

حقيقته